مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الخامس والثمانون
(مارس 2023)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة التاسعةوالأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم علىالإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي)** ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **تحصيل قيمة العدد من الباحث (نقدًا)، ويستلم الباحث عدد 6 مستلات من بحثه 5 منها (مجانًا) و (15) جنيه للمستلة السادسة الإضافية ؛**

- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الخامس والثمانون ـ مارس ٢٠٢٣

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون ـ تأسست عام 1974

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Fara AI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحدة النشر

أ/ رانداً نوار وحدة النشر

أ/ زينب أحمد وحدة النشر

أ/ شيماء بكر وحدة النشر

د/ امل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني

إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. هند رأفت عبد الفتاح

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 85

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**

1. **مناظر الحرفيين فى مقابر جبانه (مير) خلال عصرى الدولتين القديمة والوسطى (دراسة تاريخية تحليلية مقارنة) (2650 – 1640 ق م) ... 28-3**
الباحثة/ شيماء محمد مصطفى المنزلاوى

2. **جدلية العلاقة بين السلطة والعنف في بعض تيارات الفكر السياسي الإسلامي..... 48-30**
أ.م د.أحمد عدنان عزيز، م .د. عالية عبد الأمير عبد المجيد

3. **نشر مجموعة من العملات السكندرية والبيزنطية المحفوظة بالمتحف المصري بالقاهرة..... 78-50**
الباحثة/ كرستين أشرف وديع

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

4. **الحقيقة والإقناع في النصّ القرآنيّ وتداخُل المفاهيم..... 110-80**
الباحث/ مهند عبدالهادي صجم

- **الدراسات الإجتماعية SOCIAL STUDIES**

5. **المشاركة السياسية للمرأة: عربيًّا وعالميًّا استعراض لبعض الأدبيات البحثية فى العلوم الاجتماعية والسياسية..... 143-112**
د. حنان أمين إسماعيل يوسف يوسف

- **دراسات علم النفس PSYCHOLOGY STUDIES**

6. **ديناميات العلاقات بالموضوع لدي عينة من الأطفال المضطربين نفسيًا** **188-146**
الباحثة/ عبير عبد الرؤف عبد المنعم محمد

7. **أثر العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية على جودة العمل والتفكير الإبداعي لدى العاملين «دراسة ميدانية على جامعة عين شمس»**..... **228-190**
الباحث/ إبراهيم عبد الفتاح محمد علي

8. **أثر أزمة فيروس كورونا على التجارة الألكترونية في مصر «دراسة مقارنة»**..... **269-230**
الباحثة/ الشيماء السيد عبد الشافي ثابت

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

9. **Power and Resistance in Post 9/11 Theatre**..... **1-28**
اسماء محمد مصطفى محمود

10. **World Heritage Conservation Issues in Egypt - After the Arab Spring**..... **30-48**
الباحث/ أحمد محمود محمد عبدالعال

الدراسات الاجتماعية

SOCIAL STUDIES

المشاركة السياسية للمرأة: عربيًّا وعالميًّا
استعراض لبعض الأدبيات البحثية فى العلوم الاجتماعية والسياسية

Women's Political Participation: Arab and International
A review of certain social and political science study publications

د. حنان أمين إسماعيل يوسف
الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع
كلية الدراسات الإنسانية بنات
تفهنا الأشراف - جامعة الأزهر

Dr. Hanan Amin Ismail
Assistant Professor, Department of Sociology
Faculty of Human Studies for Girls
Tafhna Al-Ashraf – Al-Azhar University

hananamin71@hotmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص

يهدف البحث إلى استعراض ومناقشة التراث البحثى الاجتماعي والسياسي حول ممارسة المرأة حقوقها السياسية ، وذلك على المستوى العربي والعالمي. وهو ما قد يفضي إلى التنبيه إلى مدى أهمية مشاركة المرأة وممارستها حقوقها السياسية ، وكذا تشكيل معرفة علمية بشأن أوجه التشابه والاختلاف والتمايز المتعلق بها على مستويات متباينة ؛ عربياً وعالمياً.

أهم نتائج الدراسة هي :

١- أن الممارسة تتضح من كيفية ممارسة المرأة دورها السياسي بطريقة فعالة من خلال منظمات المجتمع المدني، وغيرها من مؤسسات الدولة المختلفة ، والممارسة والمشاركة السياسية للمرأة من خلال المجالات المستقلة التي تتداخل مع بعضها البعض لتؤدي في النهاية إلى تكامل البنية الاجتماعية ؛ حيث يختلف كل مجال عن الآخر في بنائه ودوره.

٢- يعد عدم ممارسة المرأة حقوقها السياسية بأشكاله المختلفة أحد المعوقات التي تهدد تحقيق التنمية المستهدفة ، وذلك وفق بيانات وإحصاءات المنظمات الدولية المعنية برصد هذه الظاهرة .

٣- يؤدي الفهم الخاطئ للدين والعصبية الشديدة والنظرة المجتمعية التقليدية والنمطية لدور المرأة التقليدى إلى عدم ممارستها حقوقها السياسية .

٤- وجود علاقة ارتباطية بين الفقر وعدم المشاركة السياسية للمرأة ، ومن ثمّ إضعاف وضع المرأة ؛ اجتماعياً وثقافياً وإقتصادياً ..إلخ .

٥- أهمية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمشاركة السياسية للمرأة ؛ كأحد أوجه عمليات التنمية الشاملة .

الكلمات المفتاحية : المشاركة السياسية – التمكين السياسى –المجتمع المدنى –الحقوق السياسية – السياق المجتمعى .

Abstract:

Main Objective: The study intends to evaluate and debate the social and political research legacy on women's political rights at the Arab and international levels. This may result in increased awareness of the importance of women's political involvement and exercise, as well as the production of scientific information on the similarities, differences, and distinctions connected to them at various levels, both Arab and worldwide.

The study concluded the following most important results:

1- The practice is clear from how women exercise their political role in an effective manner through civil society organizations; the practice focuses on the actor, i.e. political women, as a means and goal of social change, and this is dependent on community members' awareness of the importance of women's political participation, through socialization, and positive participation through practice, thus transforming the social structure that supports the inferior view of women. Thus, engagement in political decision-making and knowledge of it is one of Bourdieu's conditions of practice, as Bourdieu believes society to be a field of practice, and the practice and political participation of women Independent regions that overlap to eventually lead to the integration of the social structure, with each field differing in its construction and purpose.

2- According to the data and statistics of international organizations involved with monitoring this phenomena, one of the challenges threatening the attainment of targeted development is the inability of women to exercise their political rights in their many manifestations.

3- Misconceptions about religion, excessive uneasiness, and old cultural views of women's traditional and stereotyped roles all contribute to their failure to exercise their political rights.

4-The presence of a link between poverty and a lack of political engagement among women, which weakens them socially, culturally, and economically, Etcetera.

5- The significance of the social and economic elements of women's political engagement as a component of overall development processes.

Key words: Political participation - political empowerment - civil society - political rights - societal context.

مقدمة :

يعد مبدأ المشاركة أحد المكونات الهامة في برامج التنمية، لأنه يؤدي إلى زيادة وعي الفاعلين والجماعات الرئيسية على مستوي المجتمع . ويتصل مفهوم المشاركة بمفهوم التنمية اتصالاً وثيقاً؛ فالتنمية الحقيقية لابد أن تقوم على مشاركة الأفراد في صنعها و جني ثمارها بحيث لا تستهدف تلك المشاركة تنمية المجتمع وصنع مستقبله فقط ، بل تستهدف أيضاً تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها وإمكاناتها ووجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الاجتماعية على مختلف الأصعدة [١] .

لقد ازداد الاهتمام بالمشاركة في إنجلترا خلال القرن التاسع عشر، ودخلت كلمة المشاركة ضمن مفردات لغة السياسية في هذا العصر، كما استخدمت في الميادين المتعلقة بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأساس المشاركة هو فهم الواقع والرغبة في تغييره نحو الأفضل؛ فالمشاركة ليست غاية بل وسيلة لتنفيذ برامج التنمية، حيث تهدف المشاركة الإيجابية إلى تنظيم المجتمع وتقدمه في شتي مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [٢] .

وفي هذا الإطار طرحت قضية المرأة كشريك في التنمية ، بل صارت من أهم القضايا المعاصرة في كافة أنحاء العالم، وحرصت كل تقارير التنمية البشرية على مناقشة الأوضاع الفعلية لكلٍ من الرجل والمرأة، ودرجة مشاركة كل منهما في التنمية بل صار تشجيع مشاركة النساء أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ؛ الأمر الذي أدي إلي قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع مجموعة من الأهداف والمؤشرات الكمية المستهدف تحقيقها في الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٥م وكان في مقدمة هذه الأهداف تحقيق المساواة بين النوع وتمكين المرأة وتحسين الصحة الإنجابية [٣] .

وتكتسب المشاركة أهميتها ودلالتها بالنسبة للمرأة وقضاياها من حيث كونها آلية أساسية لتنمية الذات أي المرأة ذاتها، وترتبط المشاركة بقدرة أفراد المجتمع على حب العمل من أجل الصالح العام والرغبة في مساعدة الآخرين وكسب تقديرهم وتحقيق المصلحة المادية والحصول على مكانة اجتماعية وتحقيق الذات .

فالمشاركة السياسية هي عملية اجتماعية سياسية طوعية أو رسمية، تتضمن سلوكاً منظماً مشروعاً، ينم عن التزام عميق بحقوق المواطنة وواجباتها، ومن خلال هذه العملية يمارس المواطنون أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها سواء من حيث اختيار الحكام والقيادات السياسية على كافة المستويات، أو المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي وتشكيله، بالإضافة إلي متابعته للتعرف على المستحدثات من ميكانزمات الرقابة والضبط والتقويم [٤]

فالمشاركة السياسية هي واحدة من أهم معايير الحكم على مدي ما تتمتع به الدولة من ديمقراطية ، كما أنها إحدى ركائز الديمقراطية والمؤثر الأساسي في تطورها؛ فتحقيق الديمقراطية كمفهوم سياسي في الواقع الفعلي مرتبط بقضيتين هما: (الحرية السياسية و المشاركة السياسية) ؛ فالهدف من المشاركة هو تحقيق الديمقراطية كما أن الديمقراطية السليمة ترتكز على المشاركة السياسية.

فحسب نص المادة الثالثة عشرة من إعلان بكين وفيها "إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة هي أساس المساواة في كل المجالات- بما يشمل مشاركتها في صنع القرار والحصول على القوة- وهو مطلب أساسي من أجل تحقيق المساواة و التنمية والأمن" (٥).

ومن ثمّ فإن التمكين والمشاركة هما وجهان لعملة واحدة*، حيث تكمن الغاية من تمكين المرأة سياسياً في الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في مواقع صنع القرار من خلال توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة، بوضع التشريعات اللازمة لمشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية وتنمية المجتمع المحلي، وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمكينها من إحداث التغيير في مجتمعها (٦).

وإذا نظرنا إلي قضايا المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكلٍ خاص سواء على المستوى العالمي أو المحلي نجد أنها تأثرت بدرجة كبيرة بظاهرة العولمة ؛ حيث لا يمكن فهم الكثير من القضايا والمفاهيم المطروحة في إطار تلك المشاركة بمعزل عن الأوضاع المجتمعية والتأثيرات العالمية والمتغيرات الدولية المؤثرة فيها وأيضاً المتأثرة بها، ونتيجة ظاهرة العولمة وارتباطها بمتغيرات وقضايا ومناقشات وأفكار واتجاهات، تنوعت إلي حد التباين وتفرعت حتى اقتربت من حد الشمول ، طرحت العديد من الدراسات والبحوث والمؤتمرات وأوراق العمل الخاصة بأوضاع المرأة أيضاً في ذلك الحقل بنفس درجة التنوع والتباين، سواء على المستوى العالمي أو المحلي، فاختلفت في بعض الاهتمامات وتلاقت في كثير من القضايا والموضوعات، وتنوعت في مستويات التحليل والتفسير وذلك وفقاً لسياقاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية وأطرها الأيديولوجية والفكرية.

ومن هنا تتولد الحاجة إلى بذل الجهود البحثية - خاصة السوسيولوجية - من أجل تسليط الضوء على مثل هذه الدراسات متعددة الأبعاد والمستويات ، والتي يفضي إهمالها وعدم إيلائها الاهتمام الكافي إلى أن تمثل – في التحليل الأخير – أحد أهم معوقات التنمية الشاملة والمستدامة ، خصوصاً في مجتمعاتنا التي تسعى إلى النهوض وبناء مستقبل منشود تتحقق فيه إنسانية الإنسان من مباشرة حقوقه السياسية

فى التعبير عن آرائه ، بغض النظر عن نوعه ، ونفياً لكافة عوامل التمييز التي قد يتعرض لها دون إرادة منه.

- وتنقسم هذه الورقة البحثية إلى عدة أقسام ؛ يختص الأول منها بإستعراض الإطار المنهجي للدراسة ، أمّا القسم الثاني فينصب على استعراض ومناقشة الدراسات والبحوث التي تعاطت مع الحالة المجتمعية محل الدراسة ؛ أعني المشاركة السياسية للمرأة من ناحية ، ومدى مباشرة المرأة لهذه الحقوق إقليمياً وعالمياً من ناحية أخرى ، أما القسم الثالث فيركز على استخلاص أبرز النتائج وجوانب المقارنة بين الظاهرة / المشكلة في المجتمعات محل الدراسة .

أولاً- الإطار المنهجي للدراسة:

نسعى في هذا القسم إلى استعراض عدة جوانب تتعلق بالمنهجية المتبعة في الدراسة ؛ من حيث تحديد أهداف الدراسة الرئيسة والفرعية ، وتبيان مدى أهميتها على المستويين النظري والتطبيقي، وكذلك تحديد نوعها ، إضافة إلى توضيح أسس اختيار الدراسات من خلال الأدبيات ذات الصلة بأهداف الدراسة.

(أ) الهدف الرئيس:

يهدف البحث إلى مناقشة التراث البحثى الاجتماعي السياسى حول ممارسة المرأة لحقوقها السياسية ، وذلك على المستوبين العربي والعالمي. وهو ما قد يفضي إلى التنبيه إلى مدى أهمية المشاركة السياسية للمرأة وممارستها حقوقها السياسية ، وكذا تكوين معرفة علمية بشأن أوجه التشابه والاختلاف المتعلقة بها على مستوى بلدان متعددة في العالم.

ومن خلال هذا الهدف الرئيس تشتق عدة أهداف فرعية :

الأهداف الفرعية :

١- التعرف على أهم ملامح المشاركة السياسية للمرأة .

٢- إيضاح مدى أهمية مباشرة المرأة حقوقها السياسية ، وتنوع أنماطها على مستوى العالم ورصد البيانات والإحصاءات ذات الصلة .

٣- رصد أوجه التشابه والاختلاف فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة على النطاق العربي والعالمي .

(ب) أهمية الدراسة :

١- نظرياً تسعى الدراسة إلى الرصد السوسيولوجي لأحد أهم المعطيات الاجتماعية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة من خلال الأدبيات البحثية التي تعاطت معها على مستويات ومنظورات مختلفة.

٢- وتطبيقياً تحاول الدراسة لفت الانتباه إلى مدى أهمية المشاركة السياسية للمرأة وممارستها حقوقها السياسية ، وما يمثله ذلك من تأثير على خطط التنمية الشاملة المستدامة ، وحث المشرعين وصناع القرار على صياغة القوانين التي توفر مساحة أكبر للنساء في ممارستهن لحقوقهن السياسية .

(ج) نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات المسحية في مجال المشاركة السياسية للمرأة ، كما أنها تعد من الدراسات المقارنة على المستويين العربي والعالمي .

(د) التوجة النظرى للدراسة :

فى إطار عرض المشاركة السياسية للمرأة وممارساتها حقوقها السياسية سوف تركز الدراسة على نظرية الممارسة عند (بورديو) والتى ترى أن الممارسة تتضح من كيفية ممارسة المرأة دورها السياسي بطريقة فعالة ؛ فالممارسة تركز على الفاعل أي المرأة السياسية باعتبارها وسيلة وهدف للتغير الاجتماعي، ويتوقف ذلك على وعي أفراد المجتمع بأهمية المشاركة السياسية للمرأة ، وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية، والمشاركة الإيجابية عن طريق الممارسة وبذلك يتحول البناء الاجتماعي الذي يدعم النظرة الدونية للمرأة عن طريق الوعي والاعتراف بحقها في المشاركة في صنع القرار، وأداء دورها بفعالية، وبهذا فإن المشاركة في صنع القرار السياسي والوعي به من شروط الممارسة عند بورديو، حيث يعتبر بورديو أن المجتمع يعد مجالاً للممارسة والمشاركة السياسية للمرأة ؛ والمشاركة السياسية من المجالات المستقلة التي تتداخل مع المجالات الأخرى لتؤدي في النهاية إلى تكامل البنية الاجتماعية حيث يختلف كل مجال عن الآخر في بنائه ودوره.

(ه) معايير اختيار الدراسات :-

تم اختيار الدراسات وعرضها طبقاً لمعايير محددة وهى كما يلي:-

١- راعت الباحثة اختيار الدراسات التي تتعاطى مع الظاهرة/ في مجتمعات عربية ، ومن بينها مصر بطبيعة الحال ؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اختارت بلدان

متعددة على مستوى العالم ، لتقوم بتلك المقارنة بينها وبين المجتمعات العربية بشكلٍ أساسي.

٢- تم اختيار الدراسات وفقاً لمحاور رئيسة تمثلت فى:

أولاً: المشاركة السياسية للمرأة.

ثانياً: التمكين السياسي للمرأة.

ثالثاً: دور منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة سياسياً.

رابعاً: أهم النتائج والاستخلاصات .

أولاً: المشاركة السياسية للمرأة:

حاولت دراسة العياشي (٢٠٢١) بعنوان" **المرأة والمشاركة السياسية: دراسة سوسيولوجية لأنماط الهيمنة الذكورية وإعادة الإنتاج السياسي"** رصد طبيعة العلاقة بين الذكور والنساء في مجال الممارسة السياسية لاسيما في سياق بنية سوسيو ثقافية من أجل رصد مظاهر الهيمنة الذكورية في المجال السياسي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن بالإضافة إلى المنهج النسقي والذي ينظر إلى الظواهر المدروسة ليس فقط من خلال بنيتها أو وظيفتها ، بل من خلال اتساقها أي النظر إليها كأنساق، كما اعتمدت الدراسة على الاستبيان والملاحظة والمقابلة بالإضافة إلى تحليل وثائق وسجلات ومنشورات عمل الجمعيات كأدوات لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على ٤٧ مفردة من أصل ٣٥٠ ناشطة سياسية ونقابية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن حضور المرأة في الفعل السياسي رغم الوفرة العددية مازال ضعيفاً على مستوى صناعة القرار، كما أن أن حضورها في المجال السياسي على مستوى السياسات المحلية والمتمثل في تدبير شؤون الجماعات الحضرية أو القروية مازال ضعيفاً على مستوى الأداء و الفعالية رغم حضورها العددي، كذلك فإن الهيمنة الذكورية هي هيمنة رمزية من خلال كافة الأنماط الثقافية ذات الطبيعة الرمزية ، بمعنى أن الهيمنة لا تمارس كفعل واع و إنما بوصفها سيطرة رمزية ؛ فالسيطرة و الخضوع يحدثان عبر مفاعيل لاشعوريةً ، وإن ما يعطي هذه الهيمنة شرعيتها هو قبول النساء بها، لقد أصبح حضور المرأة في المجال السياسي واقعاً لكنه مازال حضوراً شكلياً بدون فعالية على مستوى صناعة القرار المحلي [٧].

كما هدفت دراسة Apache Varon, (٢٠٢٠) بعنوان" **تأنيث السياسة: تأثير المؤسسات الجنسانية على التأثير السياسي للمرأة وتمثيلها حالة من ملاوي**

وكولومبيا" إلى الكشف عن تأثير السلطة التشريعية كمؤسسة جنسانية على التأثير السياسي الخاص بالمرأة وتمثيلها في الساحة السياسية في كولومبيا و ملاوي من منظور نظرية المنظمات الجنسانية ونموذج لاوندز للمؤسسات السياسية الجنسانية وذلك معرفة سبب العدد المنخفض للتمثيل السياسي للمرأة في كلا البلدين، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي، واعتمدت على مقابلات شبه منظمة مع البرلمانيات السابقات والحاليات في كولومبيا وملاوي، وكشفت نتائج الدراسة عن أن هناك عوائق كبيرة أمام التمثيل السياسي للمرأة وتأثيرها في كلا البلدين ويرجع ذلك إلى العنف والقيم الثقافية والقواعد غير الرسمية التي تضع المرأة في وضع غير موات للمشاركة السياسية ، ومن ناحية أخرى تقوم العوامل التمكينية لمشاركة المرأة السياسية على أساس حصولها على التعليم والتوجيه والتمكين، وعلى الرغم من الاختلافات الاجتماعية والثقافية بين البلدان، قدمت الساحات السياسية نظماً جنسانية متشابهة (مماثلة) تعيد إنتاج عدم المساواة وتعوق تمثيل المرأة السياسي [٨] .

وفي سياق آخر جاءت دراسة علي (٢٠١٧) بعنوان" **تفعيل مشاركة المرأة بمواقع اتخاذ القرار بمحافظة البحيرة: النقابات المهنية أنموذجاً"** للتعرف على طبيعة العوامل التي تحفز المرأة على المشاركة في مواقع اتخاذ القرار بمجالس النقابات المهنية، وكذلك تحديد الأسباب التي تحد من تفعيل مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار بمجالس النقابات المهنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، واعتمدت الدراسة على المقابلات شبه المقننة (دليل مقابلة) طُبق على الخبراء المهتمين بقضايا المرأة في مجال دعم وتمكين المرأة، وطُبقت الدراسة علي نقابة المحامين بمحافظة البحيرة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ؛ ما كشف عنه الخبراء المهتمون بقضايا المرأة من أن الرغبة في زيادة المعارف واكتساب الخبرات تعد من أهم العوامل التي تحفز المشاركة في العمل النقابي، كما وضح الخبراء أن السعي لاكتساب مكانة اجتماعية هو أحد العوامل التي تحفز المرأة للمشاركة في العمل النقابي، وأيضاً تبين لدى الخبراء أن الرغبة في دعم حقوق المرأة وتمكينها سياسياً هو أحد العوامل المحفزة للمرأة للمشاركة في العمل النقابي وذلك لكون العمل النقابي هو أحد أوجه المشاركة السياسية للمرأة، وأشار الخبراء أن من أهم العوامل التي تحد من تفعيل مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار بمجالس النقابات المهنية تتمثل في حجم الأعباء الأسرية الملقاة على عاتق المرأة بالإضافة إلى حرمان المرأة من التعليم، بالإضافة إلى الثقافة السائدة في المجتمع والتي ما زالت تعكس الطابع الذكوري وذلك من خلال النظر إلى القدرات والإمكانات العقلية والجسدية لدي المرأة على أنها أقل من الرجل وأن قدراتها على المشاركة السياسية

محدودة بالمقارنة بالرجل، ولذلك فالرجل مسؤول عن اتخاذ كافة القرارات الخاصة بها، وكذلك فهو مسؤول وحده عن المشاركة السياسية في المجتمع حيث إن الثقافة السائدة تنشئ المرأة على أن قدرتها على المشاركة السياسية محدودة ؛ كل هذه العوامل تعد من أهم العوامل التي تعوق مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار بمجالس النقابات المهنية [٩]

وفي دراسة أخري لسمير(٢٠١٥) بعنوان" **المشاركة السياسية للمرأة المغربية في الدار البيضاء وأثرها على صنع القرار السياسي: دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية"** حاولت التعرف على أهم الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المشاركة السياسية للمرأة. والتعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للدار البيضاء. مع التعرف على دور المرأة المغربية في الدار البيضاء في المؤسسات السياسية كالأحزاب السياسية، وفى الحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، وفى صنع القرار السياسي. وتناولت الدراسة مفهوم المشاركة السياسية والقرار السياسي ومفهوم الدور. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها أن هناك ضعفاً في دور المرأة المغربية في الحياة السياسية ؛ فدورها في الحكومة المغربية كان ضعيفاً ومتأخراً حيث إن المرأة إن وجدت لم تتقلد حقائب سياسية كالدفاع والخارجية والمالية بل تمنح لها وزارات ذات صبغة اجتماعية متصلة بأوضاع العائلة والأطفال والنهوض الاجتماعي وكأنها امتداد لوظائفها التقليدية في المجتمع والعائلة. كما أن هناك تقاعساً من معظم الأحزاب المغربية في دمج المرأة في صفوفها، وأن تواجدها في النقابات لا يزال ضعيفاً. إن المرأة المغربية بدأت تصل لمراكز القرار في الدولة ولكن بنسبة ضعيفة، وبالرغم من التحولات التي عرفها المجتمع المغربي وما أفرزته دينامية الحركات النسوية فإن أهميتها ووزنها في المجتمع المدني يُقابل بتهميش واضح في المجتمع السياسي[١٠]

وأجرت محمود (٢٠١٤) دراسة بعنوان" **المشاركة السياسية للمرأة السودانية منذ عام ١٩٨٩"** هدفت إلى إلقاء الضوء على المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية السودانية منذ عام ١٩٨٩، وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها وجود معوقات ذاتية خاصة بالمرأة وتتمثل في ضعف ثقة المرأة بنفسها أو كفاءتها في منافستها للرجل في العمل العام، والاشتغال في مجال السياسة وشؤون الحكم ، وعدم وعي المرأة بأهمية دورها السياسي. كما أن هناك معوقات اجتماعية خاصة بموروثات ثقافية وتتمثل في سيطرة الموروث الاجتماعي انطلاقاً من مجموعة القيم إلي أثر التنشئة الاجتماعية في غرس مجموعة من القيم والتصورات عن دور المرأة والرجل في المجتمع، مما يجعل المرأة من أشد المدافعين عن الوضع القائم.

بالإضافة إلى وجود معوقات اقتصادية تتعلق بانتشار الأمية وانخفاض دخل الأسرة. وأخيراً المعوقات السياسية وتتمثل في غياب الإرادة السياسية لدي القيادات وصناع القرار والنخب السياسية في المجتمع بأهمية دور المرأة في المشاركة في الشؤون العامة والحياة السياسية، وتمكينها من ممارسة حقوقها السياسية (١١).

وهناك دراسة بيومي(٢٠١٣) بعنوان" **واقع المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي** " حيث هدفت إلى الكشف عن واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العالم العربي. وكذلك التعرف على ماهية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، مع التعرف على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، وأيضاً التعرف على مستقبل مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، وذلك باستخدام المنهج التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة يجب أن يأخذ أشكالاً مختلفة وصيغ متعددة تنسجم مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية للدول ولا يجب أن يختصر في النموذج الغربي. إن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتمتعها بحرية التعبير عن الرأي والمشاركة في الحياة السياسية من الركائز الأساسية لبناء المواطن وتوعيته بقضايا مجتمعه ومسؤوليته تجاه هذه القضايا بهدف دعم مشاركته الإيجابية في مسيرة التقدم الاجتماعي والحضاري. تعد درجة المشاركة السياسية للمرأة محصلة للتفاعل بين هذه الأنماط الخطابية من ناحية ، وثقافة المجتمع الذي تعيش فيه من ناحية أخرى على مقدار ما يتمتع به من حرية وديمقراطية إذ لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع. وتختلف مستويات المشاركة السياسية للمرأة من مجتمع لآخر بحسب المعطيات السياسية وما هو متاح قانوناً ودرجة الديمقراطية وطبيعة بناءات المجتمع وأنساقه السياسية. إن المرأة العربية لم تحصل على حقوقها السياسية وذلك لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلدان العربية. كما أن مشاركة النساء في هيئات صنع القرارات السياسية في العالم العربي محدودة بالرغم من أن القانون يكفل لهن المساواة مع الرجل (١٢).

قامت تهامي(٢٠١٣) بدراسة بعنوان " **المشاركة السياسية للمرأة في ثورتي مصر وليبيا ٢٠١١: دراسة ميدانية مقارنة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية"** هدفت إلي وصف وتحليل القضايا النظرية التي ارتبطت بثورتي مصر وليبيا من خلال المشاركة السياسية للمرأة مثل قضايا الوعي السياسي و الثقافة السياسية و التنشئة السياسية ومفهومات الثورة والمشاركة السياسية بوجهه نظر مقارنة. لذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. واستخدمت الدراسة طريقة دراسة الحالة ودليل مقابلة بالإضافة إلي الإخباريين كأدوات لجمع البيانات. وطبقت الدراسة

على ٦٠ امرأة من المشاركات في الثورة المصرية. وتوصلت الدراسة إلي أن المشاركة السياسية في الثورات لا تقتصر بالضرورة على الفئات الأكثر تعليماً، كذلك عدم ارتباط مشاركة المرأة في الثورات بمؤشرات الدخل أو الطبقة الاجتماعية. اتسام المشاركة السياسية لعدد كبير من النساء بالموسمية حيث ظلت مرتبطة بأوقات الأزمات والثورات ، كما لا ترتبط المشاركة السياسية للمرأة في الثورة بالمنشأ سواء ريف أو حضر(١٣) .

وهناك دراسة الخارق، الحسين (٢٠١٠) بعنوان" **تجربة المرأة الأردنية المرشحة للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧"**

حيث هدفت إلى تقييم المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، وذلك من خلال التعرف على مدي مشاركة المرأة المرشحة للانتخابات النيابية في منظمات المجتمع المدني والأعمال التطوعية المختلفة ، مع التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لخوض المرأة الانتخابات من وجهة نظر المرشحات للانتخابات النيابية. وتناولت الدراسة مفهوم المشاركة السياسية للمرأة وتمكين المرأة والكوتا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما استخدمت أسلوب المجموعات البؤرية والمقابلة والاستبيان كأدوات لجمع البيانات. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من ١٩٩ مرشحة. وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أهمية التدريب للنساء المرشحات في المرات القادمة في المجالات المختلفة مثل : إدارة الحملات التدريبية و كسب التأييد ومهارات الخطابة و مهارات القيادة.... إلخ ورفع ثقافتهن السياسية وتعريفهن بأهمية المشاركة في الأعمال التطوعية، والانتساب إلى الجمعيات المختلفة وتوضيح دور البرلمانيات في المجلس النيابي في خدمة المجتمع. كما تبين أيضاً أهمية قيام المرشحات بتشكيل حملة انتخابية بحيث تشمل أفراد من الجنسين من مستويات تعليمية متنوعة وفئات عمرية مختلفة وتعيين مديراً لحملتهن الانتخابية. كما أبرزت النتائج أهمية تغيير الصورة النمطية للمرأة وذلك من خلال زيادة الوعي لدي أفراد المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي البرلمان بشكل خاص، وتشجيع وسائل الإعلام على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية (١٤) .

ثانياً: التمكين السياسي للمرأة:

حاولت دراسة Prodip (٢٠٢١) بعنوان" **العقبات الثقافية أمام المرأة التمكين السياسي في الهند وبنغلاديش: من منظور مقارن"** الكشف عن العوائق الثقافية المتعلقة بتمكينهن السياسي والتي تواجهها النساء العضوات في المقاعد المحجوزة على مستوى المجلس المحلي في مجالس غرب البنغال في الهند

وراجشاهي في بنغلاديش، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، مع جمع البيانات من البنغال الغربية في الهند وراجشاهي في بنغلاديش بين يوليو ٢٠١٨ حتي يناير ٢٠١٩، وكانت النتائج متفاوتة، وتختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، وكانت السلوكيات الأبوية أقل هيمنة في مكان العمل بالنسبة للمرأة الهندية، في حين أن التحديات الرئيسية للنساء البنغلاديشيات تأتي من زملائهن الذكور، و لا يزال تمثيل الوكيل يمثل شكلاً كبيراً من الهيمنة الذكرية في الهند، في حين أن هذا أقل ممارسة في الهند، ومع ذلك لم يعد الدين يشكل حاجزاً مهيمناً أمام المشاركة السياسية للمرأة في أيٍ من البلدين. وينبغي أن تكافح النساء في كلا البلدين السلوك الأبوي وهيمنة الذكور من أجل تهيئة بيئة يمكنهن فيها التحدث عن مصالح المرأة في عملية صنع القرار [١٥].

حاولت دراسة إبراهيم (٢٠٢١) بعنوان" **الحراك السياسي وتمكين النخبة النسائية في المجتمع المصري: المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية نموذجاً**" رصد دور المجلس القومي للمرأة بمحافظة الأسكندرية باعتباره هيئة وطنية أولتها الدولة منذ عام ١٩٩٢م ملف تمكين المرأة مجتمعياً وفي مقدمته التهيئة السياسية للنخبة النسائية. كما سعت الدراسة إلى التعرف على مظاهر ومستويات التمكين السياسي للنخبة النسائية وتشخيص دور المجلس القومي للمرأة في المساهمة الفعلية لتهميش المعوقات أمام النخب النسائية لتمكينها مجتمعياً، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتطبيق طريقة المسح الاجتماعي بالعينة بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة ، مع الاعتماد على الاستبيان ودليل دراسة الحالة كأدوات لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغ قوامها ٥٠ مفردة ودراسة الحالة على ١٠ حالات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن المناخ السياسي والبيئة السياسية في مصر خاصة عقب الموجه الثانية للحراك السياسي والتغير السياسي في يونيو (٢٠١٣م) أتاحت فرص جيدة للتمكين السياسي للنخبة النسائية في مصر، وأن التميز النوعي (الجندري) بين المرأة والرجل من أهم المعوقات التي تمثّل تحدياً من تحديات التمكين السياسي للمرأة، ويجب الانتهاء من تلك النظرة الموروثة لتحقيق قدر أكبر من التمكين السياسي والاجتماعي في كافة المؤسسات والقطاعات، كذلك فإن المجلس القومي للمرأة يتبني برامج وسياسات خاصة لها دورها في تحقيق التمكين السياسي وذلك من خلال لجنة المشاركة السياسية بالمجلس ووحدة دعم المرأة سياسياً داخل المجلس وذلك بالتعاون مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الداعمة للمرأة على المستوي المحلي والدولي [١٦].

وفي دراسة Sharma (٢٠٢٠) بعنوان " **النساء والسياسة: دراسة حالة للتمكين السياسي للمرأة الهندية**" ؛ سعت تلك الدراسة إلى تحديد أبعاد التمكين

السياسي للمرأة الهندية وتقييم العوامل المسؤولة عن الثغرات التي تعوق المرأة في إمكاناتها. واعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من ٦٨ مديرة تعمل في خمسة قطاعات مختلفة من الاقتصاد الهندي، وهي: تكنولوجيا المعلومات و التعليم و الاتصالات و البنوك وقطاع الضيافة. علاوة على ذلك، جمعت بيانات عن العوامل الخمسة مع تحليلها من خلال عينة مكونة من ٤٢٣ موظفة من القطاعات المذكورة أعلاه باستخدام نموذج انحدار متعدد مع متغيرات تحكم (الحالة الاجتماعية والفجوة بين الأجيال)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن التمكين السياسي للمرأة أمر حاسم لتقدم الأمة وتنميتها، وكشفت الدراسة عن أن العوامل الرئيسية التي نشأت عن التمكين السياسي للمرأة تتمثل في توافر المعلومات والوعي السياسي والبيئة القانونية والبيئة السياسية، ودعم الأسرة أو البيئة الأسرية والطموح الشخصي والدوافع الداخلية والدوافع الخارجية، وتبين أن الطموحات الشخصية ومستوى الوعي بالفجوة بين الفرد والأجيال تمثل عوامل تنبؤ هامة لضمان التمكين السياسي للمرأة، كما تبين أن الفجوة بين الأجيال لها تأثير كبير في تمكين المرأة كي تكون نشطة سياسياً [١٧] .

كما هدفت دراسة الشاذلي (٢٠١٩) بعنوان" **الأمن الإنساني والتمكين السياسي للمرأة المصرية**" إلى التعرف على ماهية الأمن الإنساني في ظل رؤية حالية للمرأة المصرية والعلاقة بين الأمن الإنساني والتمكين السياسي للمرأة المصرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام كل من دليل المقابلة وجماعات النقاش كأدوات لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدراسة على عينة عمدية من سيدات ذوي مناصب اجتماعية مرموقة ومتنوعة ويبلغ قوامها ٢٠سيدة ، بالإضافة إلى ٦ جماعات نقاش من شرائح اجتماعية مختلفة، وقد أجريت الدراسة الميدانية بأماكن مختلفة بمحافظة القاهرة والجيزة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود فكرة مسيطرة على ثقافة المجتمع المصري وهي فكرة النظام الأبوي والتي لازالت متواجدة بشكل كبير في المجتمع المصري، كذلك زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بعد ثورة ٢٥يناير عن طريق الانضمام إلى أحزاب أو الاشتراك في المجلس القومي للمرأة، وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن تمكين المرأة يعود إلى ارتفاع مستوى تعليمها وثقافتها ونزولها إلى الحياة العملية، بالرغم من عدم وجود رقابة على القطاع الخاص في تنفيذ بعض القوانين كإجازة رعاية الطفل وإعطائهم الأجر الخاص بمدة الرعاية المنصوص عليها في القانون المصري، وقد حدث تحسن كبير في أوضاع المرأة عن ما سبق في الماضي من خلال شغلها العديد من المناصب المختلفة، والدعم المقدم من الزوج والأسرة الذي ساعد

المرأة المصرية على الاستمرار في العمل وتحقيق أهدافها [١٨].

وقام ردايدة (٢٠١٧) بدراسة بعنوان" **التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة العربية: دراسة مقارنة الأردن-مصر-المغرب-الجزائر-السعودية، ٢٠٠٠-٢٠١٥**" استهدفت الدراسة التعرف على واقع التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في الدول العربية التالية (الأردن و مصرو المغرب و الجزائر و السعودية) من خلال رصد مسار التطور الزمني لمشاركتها الاقتصادية والسياسية ومعرفة حدود المشاركة السياسية للمرأة داخل الدول العربية وفقاً لطبيعة الوضع السياسي الذي تعيش فيه. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة في جانبها السياسي إلي أن هناك مجموعة من المكتسبات القانونية التي تحققت لتمكين المرأة سياسياً، غير أن ذلك لم يسمح لها بدخول مراكز القرار بشكل كافٍ، سواء تعلق الأمر بالتمكين في المجالس النيابية أو في السلطة التنفيذية، أو المجالس المحلية أو المؤسسات الحيوية العامة، وكذلك في هيئات وكوادر الأحزاب السياسية. كما أن المشاركة السياسية للمرأة العربية لا تزال متواضعة ولم تصل المرأة على مواقع المسؤولية وصنع القرار إلا بأوقات متأخرة من القرن الواحد والعشرين [١٩].

وقامت زينب، (٢٠١٧) بدراسة بعنوان" **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل"** هدفت إلى تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة بين التمكين وآليات التفعيل في الجزائر، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي: هل ساهمت الدولة الجزائرية في تقديم إضافة نوعية للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من خلال نظام الحصص الإجباري؟ وخلصت الدراسة إلي أنه بالرغم من جهود الدولة الجزائرية لتمكين المرأة سياسياً وزيادة نسبة مشاركتها في المجالس المنتخبة عن طريق نظام الكوتا، يبقي دورها ضعيفاً ولا يرتقي للمستوي المطلوب، ويرجع ذلك لمعوقات سياسية كثيرة منها ضعف خبرة المرأة في المجال السياسي ومزاحمة الرجل أو احتكاره للمناصب السياسية وتزعمه صدارة القوائم، ومعوقات اجتماعية تكمن في نظرة المجتمع للمرأة التي يحبذها في البيت بحكم العرف والتقاليد، بالإضافة إلي المعوقات الذاتية حيث تري المرأة نفسها أنها غير قادرة على مجابهة عالم الرجال ودخول المعارك السياسية وإثبات وجودها مع نقص خبرتها في هذا المجال [٢٠].

وتناولت دراسة Alexander1, Bolzendahl, Jalalzai (٢٠١٦) بعنوان" **تعريف التمكين السياسي العالمي للمرأة: النظريات والدليل"** وأكدت الدراسة على أن الجهود الرامية إلى تحديد التمكين السياسي العالمي للمرأة تعوقها

قيود خطيرة. أولاً أنها تفتقر إلى إطار نظري موحد للتمكين السياسي للمرأة، حيث تتداخل المقاربات النظرية، لكنها تظل منفصلة في مجالات علم الاجتماع والعلوم السياسية والبحوث التنظيمية. وثانياً : يفتقر الميدان إلى الموارد التجريبية في جميع أنحاء العالم. وتقتصر البيانات العالمية المتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة عادة على تمثيل المرأة في البرلمان (جمعها الاتحاد البرلماني الدولي وأدرجت في العديد من التدابير المركبة لتمكين المرأة مثل مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وهذه الدراسة قدمت تعريفاً جديداً للتمكين السياسي للمرأة، ثم حددت عدداً من المسائل الرئيسية للبحوث المقبلة بشأن التمكين السياسي للمرأة. إن علماء الاجتماع بحاجة إلي التكاتف معا في مختلف التخصصات لتبادل البيانات، وتطوير النظريات لتوسيع فهمنا من خلال العمل المتواصل وجمع البيانات على نطاق واسع يمكن أن يُنشئ إطاراً نظرياً واسع النطاق لفهم الكيفية التي اكتسبت بها المرأة أمكانية أكبر للوصول إلي السلطة السياسية ، حيث تظل التحديات تجاه المساواة قائمة [٢١].

وحاول أبو خفيلة (٢٠١٦) في دراسته بعنون" **تمكين المرأة العربية سياسياً: الواقع والمحددات الثقافية**" التركيز على تمكين المرأة العربية سياسياً من خلال الوقوف على واقع تمكينها في المناصب السياسية ودوائر اتخاذ القرار، والتعرف على المحددات الثقافية بما تتضمنه من عادات وتقاليد وقيم ومعتقدات وتأثيراتها على تمكين المرأة العربية سياسياً. وكذلك رصد واقع مشاركة المرأة العربية في بعض المراكز السياسية والقيادية. مع وضع إطار تصوري يُمكّن المرأة من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية. واستندت الدراسة على مفهومي المحددات الثقافية وتمكين المرأة سياسياً. واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، وتوصلت إلي وضع تصور مقترح يتمثل في رفع وعي المرأة وتعريفها بحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ووضع استراتيجية متكاملة وبرامج هادفة لتأهيل المرأة للمشاركة بفاعلية في كافة مراحل العملية السياسية داخل المجتمع وعدم التخلي عن حقوقها [٢٢].

وأجريت جربال **(٢٠١٥) عن التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر، تونس والمغرب)** حيث هدفت إلي الاهتمام بموضوع التمكين السياسي للمرأة باعتباره أحد أهم الرهانات الأساسية لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان كي يسهل معرفته لدي الأكاديميين وغير الأكاديميين. وقد استهدفت أيضاً تحليل الإطار القانوني المغاربي والدولي للتمكين السياسي للمرأة المغاربية في الجزائر و تونس والمغرب ، والبحث في تجسيد التمكين السياسي للمرأة على أرض الواقع من خلال إبراز مدي وجود تطابق بين مضمون النصوص القانونية والخطاب

السياسي المغاربي من جهة وواقع الممارسة السياسية من جهة أخرى. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن. كما اعتمدت على أدوات تحليل المضمون والملاحظة و المقابلة والاستبيان وأجريت الدراسة على ١٠٠ سيدة في الجزائر و٥٠ سيدة في تونس و٥٠ سيدة في المغرب. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود مجموعة من المعوقات والعراقيل التي تحول دون تفعيل تمكين المرأة المغاربية ويمكن حصرها في خمسة معوقات ؛ أولها : (الموروث الثقافي) كالاعتبارات الدينية ، ثانيًا : البنية الاجتماعية المغاربية ، ثالثًا : طبيعة البنى السياسية ، وتأتي طبيعة البنى الاقتصادية المغاربية في المرتبة الرابعة. وأخيرًا تأتي وسائل الإعلام المغاربية في المرتبة الخامسة. كما تتطلب قضية المرأة المغاربية ترسيخ ثقافة مواطنة المرأة المغاربية وتكريس التنشئة السياسية وتفعيل دور الأحزاب السياسية والجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية المغاربية [٢٣].

كما هدفت دراسة الكفارنة (٢٠١١) بعنوان" **دور الانتخابات النيابية (١٩٨٩- ٢٠٠٧) في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها** " إلى التعرف على دور الانتخابات النيابية في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها. وكذلك التعرف على الفروق في دور الانتخابات النيابية في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها حسب متغيرات (طبيعة العمل، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمؤهل العلمي). واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الإحصائي والمقارن. كما استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من ٤٠١ امرأة. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين تقديرات أفراد العينة لدور الانتخابات النيابية في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها عند جميع مجالات الدراسة والأداة الكلية، التي تعزى إلى متغير طبيعة العمل. ولا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية بين تقديرات أفراد العينة لدور الانتخابات النيابية في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها عند مجال المشاركة بالحياة البرلمانية، بينما كانت هناك فروق دالة إحصائياً عند مجالي اكتساب المهارات السياسية، وثقة المرأة بذاتها، والأداة الكلية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك لصالح تقديرات ذوات الحالة الاجتماعية (آنسة)، عند مجالي المقارنة [٢٤].

وأجري حسن (٢٠١٠) دراسة بعنوان" **التمكين السياسي للمرأة دراسة ميدانية**" استهدفت التعرف على ما هو معلن في التشريعات القانونية بخصوص التمكين السياسي للمرأة ومدي وعيها بحقوقها. وكذلك التعرف على الجهود الحكومية المبذولة لتمكين المرأة المصرية سياسياً. مع التعرف على واقع تمثيل المرأة في

السلطة واتخاذ القرار وفي مؤسسات المجتمع المدني. والتعرف على مدي مشاركة المرأة العلمية والسياسية. وأخيراً التعرف على أهم المعوقات التي تعوق التمكين السياسي للمرأة. واستندت الدراسة على مفهومي التمكين والتمكين السياسي. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن ومنهج المسح بالعينة. كما استخدمت الاستبيان ومقياس لقياس واقع التمكين السياسي للمرأة كأدوات لجمع البيانات. وخلصت الدراسة إلي أن الدولة بذلت جهوداً كثيرة لمساعدة المرأة بتمكينها سياسياً حيث أصدرت بعض التشريعات القانونية التي تهدف إلى تحسين وضع المرأة وتدعيم مكانتها في المجتمع مثل قانون الجنسية لأبناء الأم المصرية، وقانون محاكم متخصصة للأسرة وقانون الخلع وغيرها من القوانين. كما كشفت الدراسة أن الدولة قامت بإنشاء آليات مصرية لدفع المشاركة السياسية للمرأة من خلال تأسيس مؤسسات تدعم رعاية المرأة وتمكينها سياسياً مثل المجلس القومي للمرأة ودوره في تدريب الكوادر النسائية على التأهيل السياسي. وأوضحت الدراسة أن هناك فجوة بين الواقع السياسي لوضع المرأة وما يتطلبه من تغيير والواقع النظري الذي يرسمه الدستور. وأن المرأة لا تزال محرومة من التمثيل العادل في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني [٢٥].

وحول نفس الموضوع هدفت دراسة الخرشة (٢٠١٠) بعنوان" **التمكين السياسي للمرأة الأردنية دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة مؤتة"** إلى تحليل التمكين السياسي وآلياته وأدواته. والوقوف على مدي وعي طلبة جامعة مؤتة بالتمكين السياسي. والتعرف على أهم السياسات والإجراءات والتشريعات ذات العلاقة بتمكين المرأة الأردنية سياسياً. واستندت الدراسة على مفهومي التمكين والتمكين السياسي. واستخدمت الدراسة الاستبيان والمقابلة بالإضافة إلى تحليل المضمون كأدوات لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن التمكين السياسي للمرأة الأردنية يرتبط بعدد من المتغيرات المجتمعية من بينها مدى نضج وأهلية المجتمع لانخراط المرأة في العمل العام والعمل السياسي. هناك تحسن في وضع المرأة السياسي داخل المملكة نتيجة تعديلات تشريعية مثل تعديل قانون الصوت الواحد وقانون الأحوال الشخصية. وعلى الرغم من تأكيد الخطاب السياسي الرسمي على أهمية المشاركة السياسية للمرأة وضرورتها ، وبالرغم من زيادة نسبة الحضور السنوي في المجال السياسي إلا أن معدل تمكينها للعمل السياسي ما زال منخفضاً. كما جاءت تصورات طلاب جامعة مؤتة لتمكين المرأة سياسياً إيجابية وجاءت تصوراتهم بشأن أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات مرتفعة، وأيضاً جاءت استجاباتهم بخصوص الأسباب الاجتماعية التي تحول دون اختيار المرأة المرشحة في الانتخابات

مرتفعة وهذا يدل على مدي وعي طلبة جامعة مؤتة بالتمكين السياسي [٢٦].

وذهبت دراسة شردان(٢٠١٠) بعنوان" **المتغيرات المهنية لتمكين المرأة من المشاركة السياسية دراسة مطبقة على بعض المؤسسات الكويتية"** إلى تحديد المتغيرات المهنية لتمكين المرأة الكويتية من المشاركة السياسية، وتحديد مستوي الوعي السياسي لدي المرأة الكويتية لمعرفة حقوقها وواجباتها، مع محاولة التوصل إلي أهم الحلول للمشكلات التي تعوق تمكين المرأة الكويتية من المشاركة السياسية. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل. مع استخدام الاستبيان والمقابلة كأدوات لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلي أن أهم المشكلات المجتمعية التي تعاني منها المرأة الكويتية تمثلت في المشاركة السياسية تليها المشكلات الاقتصادية ثم جاءت المشكلات الاجتماعية وأخيراً المشكلات الدينية. ويتحدد مستوي الوعي السياسي لدي المرأة الكويتية لمعرفة حقوقها وواجباتها بمدى مشاركتها في التنظيمات واللجان السياسية والمشاركة في الجمعيات النسائية والوعي والرغبة في العمل السياسي. وتحدد المتغيرات المهنية مدى تمكين المرأة الكويتية من المشاركة السياسية في إصدار التشريعات التي تدعم تمكين المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية وإشراكها في الندوات السياسية ولجان المجالس المختلفة وتقديم الدعم من مؤسسات المجتمع المدني وإعطاء دور لتمكين المرأة من المشاركة السياسية [٢٧].

وتناول بلول (٢٠٠٩) في دراسته بعنوان" **التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"** تحليل واقع تمكين المرأة العربية سياسياً كما وردت في القرارات والتوجهات الدولية. ثم قامت بتحليل معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية وواقع تمكينها سياسياً. واستطاعت الوصول إلى استراتيجية مقترحة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العربية. وتناولت الدراسة مجموعة من المفاهيم منها: مفهوم التمكين والتمكين السياسي للمرأة والتنمية البشرية والتمكين. واعتَمَدَت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي ؛ حيث اعتمدت على المنهج الوصفي لدراسة واقع تمكين المرأة بشكل عام وتمكينها سياسياً، والمنهج التحليلي لدراسة معوقات المشاركة السياسية للمرأة، واستخدمت المنهج التاريخي لدراسة قضية التمكين في القرارات والتوجهات الدولية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن هناك فجوة كبيرة جداً على أرض الواقع بين التوجهات والقرارات الدولية ، وبين واقع تمكين المرأة العربية سياسياً، كما أن هناك تفاوتاً كبيراً بين روح هذه التوجهات وجوهرها ، وبين الواقع التمكيني السياسي للمرأة. وأيضاً هناك ارتباط وثيق بين التمكين السياسي للمرأة العربية وثقافة المجتمع العربي وقيمه؛ فالتمكين السياسي للمرأة العربية يتعلق بثقافة المجتمع وعاداته وقيمه كما أن

التوجهات والقرارات الدولية ليست منافية للواقع العربي وليست غريبة عنه . وكذلك هناك علاقة ارتباط مؤكدة بين مستوى تعليم المرأة والتشريعات وبين التمكين السياسي للمرأة العربية. والواقع العربي مازال يؤكد أن هناك قصوراً واضحاً في التشريعات سواء كان في القانون الجزائي أو في قانون الأحوال الشخصية وغيرها، مما يشكل عقبة أمام مشاركة المرأة في النشاطات السياسية. هناك علاقة وثيقة بين فعالية الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المدنية وبرامجها التي تدعم مشاركة المرأة نسبياً وبين التمكين حيث إن وجود الأحزاب التقدمية التي تتبنى برامج تدعم قضية التمكين السياسي للمرأة يساعد جداً في التمكين السياسي للمرأة العربية [٢٨] .

ثالثاً: دور منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة سياسياً:

هدفت دراسة جربال، (٢٠١٧) بعنوان **دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة"** إلي التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة. وخلصت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني الجزائري سعت إلى الضغط على السلطة السياسية لتفعيل التمكين السياسي للمرأة خلال الألفية الثالثة إلا أنها اصطدمت بطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي سارع إلى احتوائها وسلب منها استقلالها . فمعظم تنظيمات حقوق المرأة يستخدمها النظام لكسب الجبهة الاجتماعية وشراء السلم الاجتماعي، وتنفيذ الالتزامات الدولية التي فرضها واقع انضمام الجزائر وتوقيعها على العديد من الصكوك الدولية الخاصة بتمكين المرأة من حقوقها الإنسانية التي شهدتها حقبة التسعينات من القرن العشرين. إلى جانب ضعف وتدن واقع الممارسة السياسية للمرأة لأن المكتسبات القانونية التي أصبحت تتمتع بها المرأة في الجزائر خلال الألفية الثالثة لم يفرزها نضج المجتمع المدني ولا نضج النظام السياسي الجزائري بل فرضتها الالتزامات الدولية، مما يحول دون تجسيد تمكين المرأة سياسياً نظراً لغياب الاستقلالية والمبادرة والفاعلية لدي الغالبية العظمي من هذه المنظمات والجمعيات، مما جعل قضايا المرأة في واد ومطالبها في وادٍ آخر بوصفه نتيجة حتمية لسيادة الثقافة الذكورية في أعماق المجتمع الجزائري مع غياب الإرادة السياسية الحقيقية للتغيير لدي النخب السياسية الجزائرية باتجاه إرساء نظام ديمقراطي متشبع بمبادئ الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان [٢٩] .

وحاولت دراسة عقل (٢٠١٧) بعنوان" **دور منظمات المجتمع المدني في تشكيل الوعي السياسي لدي المرأة المصرية: دراسة حالة على المركز المصري لحقوق المرأة"** رصد السلوكيات والبرامج والأنشطة التي يتبعها المركز المصري لحقوق المرأة في تشكيل الوعي السياسي لدي المرأة المصرية، واستخدمت الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاعتماد على طريقة دراسة الحالة، كما استخدمت المقابلة المتعمقة كأداة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت الدراسة على عينة بلغ قوامها ١٠ سيدات من النساء المستفيدات من المركز، بالإضافة إلى القادة وأعضاء المركز، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: افتقار المركز المصري إلى الكفاءات الإدارية المتخصصة ؛ حيث إن نوعية العاملين الإداريين متدنية النوعية في ظل غياب برامج جيدة للتأهيل وبناء القدرات، وتعاني النساء المستفيدات من إشكالية مشاركة النساء في تخطيط وتنفيذ البرامج في إطار ثقافة سياسية دفعت إلى السلبية واللامبالاة مما يؤثر على الأداء والمشاركة المجتمعية ؛ حيث يفتقر المركز المصري لحقوق المرأة إلى قيم الشفافية والقواعد الأخلاقية بالإضافة إلى تأكيد مبادئ التنمية البشرية، كما يوجد قصور في المركز المصري لحقوق المرأة في البرامج والأنشطة التي تدعم وتنمي الوعي السياسي للمرأة المصرية. إن المركز المصري لحقوق المرأة لم يقدم الطموحات السياسية بالشكل الذي تتوقعه السيدات من المركز وبرامجه ؛ فالأنشطة التي يعتمد عليها محدودة ولا تعبر عن احتياجات النساء، وإنما تعبر عن طموحات واحتياجات الممول فقط [٣٠].

وسعت دراسة سناقرة (٢٠١٦) بعنوان" **أثر مؤسسات المجتمع المدني علي المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"** إلي التعرف على أثر مؤسسات المجتمع المدني (طاقم شؤون المرأة) في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. وتوضيح مفهوم المشاركة السياسية للمرأة. وكذلك توضيح أشكال المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المرأة الفلسطينية. مع بيان نسبة المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية. وتوضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. مع استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وطبقت الدراسة على عينة من مكونة من ٢٠٠ سيدة من النساء المتدربات في مشروع التمكين السياسي. وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية للمرأة تكون من خلال إثبات المرأة قدرتها على إدارة الشؤون العامة، وأن تعليم المرأة يؤثر في زيادة مشاركة المرأة السياسية. إن العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني تحد من مشاركة المرأة السياسية [٣١].

وفي نفس السياق حاولت دراسة محمد(٢٠١٤) بعنوان " **الجمعيات الأهلية ودورها في تمكين المرأة المصرية: دراسة حالة رابطة المرأة العربية"** التعرف على كيفية تفعيل دور منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) خاصة التي تدار بواسطة النساء في تنمية وتمكين المرأة المصرية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات

أهمها: أن هناك ضرورة ملحة تقضي بأن يكون هناك مسؤول أو متحدث إعلامي لدى كل منظمة ، ويكون مدرباً على التعامل مع وسائل الإعلام المختلفة. وكذلك الاحترام الكامل لكافة حقوق النساء مع ضمان ممارسة النساء لكافة حقوقهن السياسية والثقافية والاجتماعية مع تطبيق الآليات الديمقراطية التي تسمح بوصول النساء إلى مراكز اتخاذ القرار داخل منظماتهن وأخيراً توفير التدريبات القائمة على الاحتياجات الفعلية للنساء(٣٢) .

وحاولت بولقواس (٢٠١٤) بعنوان" **دور منظمات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية**" إبراز العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية بصفة عامة ومشاركة المرأة بصفة خاصة، كما حاولت التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة ومعوقاتها في الدول العربية. والتعرف على الدور الذي يؤديه المجتمع المدني ومؤسساته لدعم المشاركة السياسية. وخلصت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لصنع القرار تكمن في إتاحة المجال للنساء للمشاركة بشكل فعال في وضع الخطط الوطنية والبرامج والسياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها وتوجيهها وتقييمها بما يعود على المجتمع كله بالفائدة. إن المشاركة السياسية للمرأة وقيمتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل الآليات الديمقراطية السائدة في المجتمع وطبيعتها مما يؤديإلى عدم تمركز القوة بيد فئة دون أخري. ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم وحدها بدعم المشاركة السياسية للمرأة، بل يتعين العمل في ذلك على مستويات عدة (٣٣) .

أما دراسة Shehzadi Zamurrad Awan (٢٠١٢) " **بعنوان" دور المجتمع المدني في تمكين المرآه الباكستانية** " فقد أكدت على أن المجتمع المدني في باكستان قد لعب دوراً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتركز وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية على القضايا المتصلة بالمرأة. وأن المرأة في باكستان لا تزال تكافح من أجل المساواة في هذه المجالات. وأن تمكين المرأة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتغير الهيكل الذكوري في المجتمع من جهة وفهم الدين الإسلامي من جهة أخري. وقد ساهمت فرص التعليم في رفاهية المرأة ولكنها ليست فعالة، وعلى الرغم من زيادة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية لكنها لم تحسن وضع المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في باكستان. وخلصت الدراسة إلى أن الجهود التي تبذلها وسائل الإعلام والمنظمات النسائية والأحزاب السياسية لتمكين المرأة الباكستانية لا يمكن أن تكون مثمرة لتغيير المجتمع. ويمكن أن يأتي هذا التحول أو التغيير من خلال التعليم ، والمساواة بين الذكور والإناث، وأخيراً وليس آخراً الفهم الصحيح لدين الإسلام الذي يلتزم بالمساواة بين المرأة والرجل. كما أن

المجتمع المدني بصفه خاصة ووسائل الإعلام والمنظمات ذات الصلة بالمرأة، والأحزاب السياسية ينبغي عليها ألا تكتفي بالتركيز على إبراز المشكلة المتصلة بالمرأة فحسب، بل ينبغي عليها أيضاً أن تقترح حلولاً للقضاء على أي عائق لضمان مشاركة المرأة اجتماعياً و اقتصادياً وسياسياً [٣٤] .

رابعاً: أهم النتائج والإستخلاصات .

وبعد أن عرضنا ما تيسر للباحثة الاطلاع عليه من تراث بحثي يختص بموضوع الدراسة على الصعيدين العربى والعالمى ، فإنه بالإمكان بلورة عدة استخلاصات ، وذلك على النحو التالى :

١- عدم اقتصار دراسة المشاركة السياسية للمرأة علي علماء الاجتماع فحسب بحيث شكلت دراسة المشاركة السياسية محور اهتمام العديد من علماء السياسة والقانون والحقوقيين والفقهاء.

٢- ظهر مصطلح المشاركة في فترة السبعينيات وكان يقصد به مشاركة المرأة اجتماعياً واقتصادياً ثم بدأ في الاندثار إلي أن ظهر في فترة التسعينيات من القرن العشرين، وأصبح أكثر استخداماً في سياسات وبرامج المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ويهدف إلي القضاء علي كافة أشكال التمييز ضدها، وبالتالي مشاركتها سياسياً.

٣- بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت قضية المشاركة السياسية للمرأة فمعظم هذه الدراسات كانت تحاول ربط المشاركة السياسية بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، لكن هناك القليل من هذه الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة بشكل مستقل، وأيضاً عندما تناول بعضهم مشاركة المرأة في النشاط السياسي كان ذلك يتعلق ببلد عربي واحد .

٤- أثبتت دراسات التمكين التي أجريت حول العالم أن التمكين السياسي للمرأة تأثر بالعديد من العوامل المختلفة منها الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية والدينية إلي جانب تأثير وسائل الإعلام وغيرها من العوامل.

٥- ندرة الدراسات المتعلقة بمجال التمكين السياسي للمرأة في المجتمع المصري؛ فعلي الرغم من البحث المستمر عن دراسات مصرية عن التمكين السياسي للمرأة فإنه لم يقع تحت أيدينا سوي ثلاث دراسات علي الأكثر، وكانت هذه الدراسات عبارة عن ورقات بحثية أو دراسات صغيرة، وليست مشروعاً

بحثياً كبيراً أو أطروحات للدكتوراه أو الماجستير إلا في النذر اليسير.

٦- من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات المختلفة التى سبق عرضها ، التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة العربية، ظهرت الرؤية واضحة حول طبيعة المشاركة في هذه الدول وأبعادها. كما بينت الدراسات المعوقات المشتركة بين هذه الدول فيما يخص مشاركة المرأة سياسياً بالإضافة إلى عدد من الحلول المطروحة للتغلب على ضآلة المشاركة السياسية للمرأة .

٧- كما أن أغلب الدراسات التي استعرضناها علي الصعيد العالمي والإقليمي وكذلك المحلي، من حيث النتائج تكاد تتفق جميعها علي ضعف مستوي المشاركة السياسية للمرأة، وأن مستوي هذا الضعف يختلف من قطر لآخر ومن منطقة لأخرى وفقاً لتباين أوضاع المرأة ومكانتها في المجتمع من ناحية، وتباين السياق الثقافي والقيمي الذي يحدد تلك الأوضاع من ناحية أخري، هذا فضلاً عن اختلاف وتباين السياسيات الاجتماعية والتوجهات الأيديولوجية للنظم السياسية، ومن ثم فلا زالت الدعوات قائمة ومستمرة تجاه معالجة هذا الأمر.

٨- أشارت بعض الدراسات إلي أن أزمة مشاركة المرأة السياسية هي أزمة أنظمة سياسية لم تستطع تدعيم مشاركتها ولم تفسح لها المجال للقيام بدورها السياسي.

٩- هناك دراسات ذكرت نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ولكنها لم توضح تأثير عدم مشاركتها السياسية بل اكتفت بذكر ضعف نسبة المشاركة.

١٠- كما أشارت بعض الدراسات إلي أن وصول المرأة إلى مراكز السلطة وصنع القرار مقترن بحصولها علي درجات علمية عالية، وتوافر ظروف ملائمة تمكنها من ممارسة عملها بكفاءة وهذا ما أكدته دراسة (Rose, Jacqueline, Joyce1978) ودراسة(لورا كاستيلو ١٩٩٩) وجدوع (٢٠٠٧)، و(Gyadat 2007).

خاتمة:

تمثل المرأة عنصراً فعالاً فى المجتمع وبالرغم من ذلك فإن تهميشها سياسياً يمس شريحة كبيرة من المجتمع ويتمثل هذا التهميش في إبعادها عن المشاركة بإدلاء صوتها أو منعها من الترشح أو عدم الامتثال إلى مطالبها وتلبية حقوقها . لذا تعد مشاركة المرأة حق إنساني كفلته المواثيق الدولية حيث أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن ((لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشئون العامة للبلاد))، كما تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورية لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي، حيث إن وجود المرأة في مواقع صنع القرار تؤدي إلى التوازن الذي يعكس عمل المجتمع كما أنه يعد شرط ضروري لأخذ اهتمامات المرأة بعين الاعتبار، و هنا يكمن السؤال عن الدافع وراء السعي لزيادة مشاركة المرأة في الحياه السياسية؟ وبعبارة أخرى ما أهمية المشاركة السياسية للمرأة؟

ومن ثم سوف نشير إلى أهمية مشاركة المرأة في الحياه السياسية على النحو التالي:

١- إن المشاركة السياسية للمرأة جزء لا يتجزأ من حقوقها، وبما يحقق التنمية البشرية المتكاملة التي تمكن المرأة من تحقيق أدوارها المجتمعية.

٢- إن المشاركة السياسية للمرأة تحقق تكافؤ الفرص والعدالة بينها وبين الرجل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٣- إن المشاركة السياسية للمرأة الفاعلة والجادة تعمل على تغيير الثقافة المجتمعية حيال هذه المشاركة كالعادات والتقاليد المجتمعية خاصة التي تهتم بالذكور أكثر من الإناث.

٤- إن المشاركة السياسية للمرأة تجعل من مساهمة المرأة في قضايا بلادها متساوية مع الرجل وتقضي على سيطرة النخبة الذكورية، وتمكنهن من القضاء على هذا التفرد الذي يعمل على القضاء على التمييز ضد المرأة.

٥- تعد المشاركة مؤشراً هاماً من مؤشرات النمو الاجتماعي ومن ثم فإن مشاركة المرأة سياسياً ترتبط بوضع المرأة في المجتمع والدرجة التي بلغها من التطور، كما تعتبر مؤشراً على الوضع الديمقراطي ومدي وعي النظام السياسي.

٦- تؤدي المشاركة السياسية للمرأة إلى زيادة الديمقراطية، وبالتالي تحقيق

مستقبل أكثر استقراراً ..

٧- تؤكد بعض الدراسات أنه مع زيادة نسبة تمثيل المرأة تكون هناك زيادة في التركيز على السياسات التي تؤكد على نوعية الحياة وتعكس أولويات الأسر والنساء والأقليات العرقية والعنصرية.

٨- إن مشاركة المرأة السياسية في المستويات المختلفة تخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين فقط بل بين جميع المواطنين، كما أن تطبيق مفهوم المشاركة والمساواة يعتبر الأساس لممارسة الديمقراطية، وتعتبر المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة مؤشراً قوياً على نمو وتعزيز مشاركة المواطن.

٩- إن وجود المرأة في مراكز القوة والسلطة سيحقق المصالح المرتبطة بها مع إبراز قضاياها والدفاع عن حقوقها والتسريع في إعطائها دورها الحقيقي في عملية تنمية المجتمع بشكل عام.

ومن ثم فإن مشاركة المرأة السياسية تضمن مساهمتها في تنمية بلادها، فلابد من انخراط المرأة في الحياة العامة للاستفادة من مساهمتها في تقدم المجتمع، ويجب أن ندرك أيضاً أن أهداف مشاركة المرأة السياسية لا تختلف عن أهداف مشاركة الرجل فالمشكلة واحدة وكذلك الهدف وذلك لكون الرجل والمرأة يعيشان في مجتمع واحد ويمر بنفس الظروف، فليست هناك مشكلات خاصة بالرجل وأخري خاصة بالمرأة فكلاهما يسعي إلى الحصول على حرية الرأي كما أن جميعهم يخضعون لقانون واحد؛ وفضلاً عما سبق فإن إقصاء المرأة عن المشاركة السياسية وعمليات صنع القرار يؤدي إلى جعل صوت المرأة غير مسموع ويجعل مساهمتها وخبرتها غير مرئية.

المصادر والمراجع

١- عبد الرحمن، عواطف. (٢٠٠٨).**المرأة والإعلام تحديات وإشكاليات،** دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، رقم الطبعة ١، ص ٣٤.

٢- زيدان، عفاف محمد حسين. (٢٠٠٠). **التعليم ومشاركة المرأة في التنمية: دراسة تقويمية،** مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، رقم الطبعة ١، ص ص ٤٥-٤٦.

٣- عبد الرحمن، عواطف. (٢٠٠٨). **المرأة والإعلام تحديات وإشكاليات،** مرجع سابق، ص ٣٤.

٤عبد الجواد، عمرو عبد الرحمن محمد. (٢٠١٢). **النظام الانتخابي وأثره على التمكين السياسي للمرأة في مصر،** مرجع سابق ذكره، ص ٢٦.

٥-The Women Empowerment Approach: A Methodological Guide (Bruxelles: Commission on Women and Development, 2007), p. 10,

http://diplomatie.belgium.be/en/binaries/women_empowerment_approach_en_tcm312-65184.pdf.

٦-Implications of World Development Report .(2012). Gender Equality and Development for the World (Bank Group," World Bank.

٧- العياشي، الفرفار. (٢٠٢١). **المرأة والمشاركة السياسية: دراسة سوسيولوجية لأنماط الهيمنة الذكورية وإعادة الإنتاج السياسي،** مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي على كافي تندوف، الجزائر، مج ٥، ع ١، ص ٢٣٧-٢٦٧.

٨- -Apache Varon, D. M., & Mello, R. C. (2020). **Feminizing Politics-The Impact of Gendered Institutions on Women's Political Influence and Representation-A case of Malawi and Colombia**, Degree of Master of Arts Major Leadership and Organization, faculty of Culture and Society – Department of Urban Studies, Malmo University.

٩- على، أحمد حلمي محمد. (٢٠١٧). **تفعيل مشاركة المرأة بمواقع اتخاذ القرار بمحافظة البحيرة: النقابات المهنية أنموذجاً،** المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: المرأة .... وصناعة المستقبل، كلية الآداب جامعة عين شمس، والمجلس القومي للمرأة، القاهرة، ص ١٨٨-٢١٨.

١٠- الحريص، فجر سمير عبد الله. (٢٠١٥). **المشاركة السياسية للمرأة المغربية في الدار البيضاء وأثرها على صنع القرار السياسي: دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية،** رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مرجع سابق

١١-محمود، درية أحمد محمد. (٢٠١٤). **المشاركة السياسية للمرأة السودانية منذ عام ١٩٨٩،** رسالة ماجستير، قسم السياسة، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

١٢-بيومي، سماح محمد سالم. (أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٣). **واقع المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي**، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد ٦٧، ص ص ٣٢٩-٣٥٨.

١٣- تهامي، مروة محمد. (٢٠١٣). **المشاركة السياسية للمرأة في ثورتي مصر وليبيا ٢٠١١: دراسة ميدانية مقارنة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الأفريقية، قسم الأنثروبولوجيا، جامعة القاهرة.

١٤- الخاروف، أمل علي. والحسين، إيمان بشير. (يوليو ٢٠١٠). **تجربة المرأة الأردنية المرشحة للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧**، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، الأردن، مجلد ٣، عدد٢، ص ص ١٣٥- ١٥٩.

١٥--Prodip, M. A. (2021). **Cultural obstacles to women's political empowerment in India and Bangladesh: A comparative perspective**. Asian Journal of Comparative Politics, p1-17.

١٦- إبراهيم، أسماء محمد عباس. (٢٠٢١). **الحراك السياسي وتمكين النخبة النسائية في المجتمع المصري: المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية نموذجاً**، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة الفيوم، مج ١٣، ع٢، الفيوم، ص١٥٠٤-١٥٦٣.

١٧- Sharma, Eliza (2020). **Women and politics: a case study of political empowerment of Indian women**. International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 40 No. 7/8, pp. 607-626.

١٨- الشاذلي، سارة عز الدين عبد السميع. (٢٠١٩). **الأمن الإنساني والتمكين السياسي للمرأة المصرية**، رسالة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة.

١٩- رايدة، يسري صالح. (٢٠١٧). **التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة العربية: دراسة مقارنة الأردن-مصر-المغرب-الجزائر-السعودية، ٢٠٠٠-٢٠١٥**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

٢٠- لموشي، زينب .(٢٠١٧). **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل**، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ع ٧، ص ص ١٣٣- ١٤٦.

٢١-- Alexander, A. C., Bolzendahl, C., & Jalalzai, F. (2016). **Defining women's global political empowerment: Theories and evidence.** *Sociology Compass*, *10*(6), 432-441.

٢٢-أبو خفيلة، كامل عبد المالك عمر. (يناير ٢٠١٦). **تمكين المرأة العربية سياسياً: الواقع والمحددات الثقافية**، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، ع ٥٥، ص ص ٤٥٩- ٤٨٤.

٢٣- جربال، كهينة. (٢٠١٥). **التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة**

(الجزائر-تونس-المغرب)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو.

٢٤- الكفارنه، أحمد عارف؛ وسالم، رفقة خليف. (يناير ٢٠١١). **دور الانتخابات النيابية (١٩٨٩-٢٠٠٧) في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها**، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، مج ١٥، ع ٢، ص ص ١٥٤- ١٨٧.

٢٥- حسن، أحمد فاروق أحمد. (٢٠١٠). **التمكين السياسي للمرأة دراسة ميدانية**، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد ٣٠، ص ص ١٥٣- ٢٤٣.

٢٦- الخرشة، أشرف عواد إبراهيم. (٢٠١٠). **التمكين السياسي للمرأة الأردنية دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة مؤتة**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٢٧- شردان، عالية محمد أحمد. (٢٠١٠). **المتغيرات المهنية لتمكين المرأة من المشاركة السياسية دراسة مطبقة على بعض المؤسسات الكويتية**، ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم تنظيم المجتمع. جامعة حلوان.

٢٨- بلول، صابر. (٢٠٠٩). **التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، ع٢، دمشق، ص ص ٦٤٥: ٦٨٦.

٢٩- جربال، كهينة. (أكتوبر ٢٠١٧). **دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، الجزائر، ع١، ص ص ٢٤١-٢٥٨

٣٠-عقل، انجي محمد رشدي. (٢٠١٧). **دور منظمات المجتمع المدني في تشكيل الوعي السياسي لدي المرأة المصرية: دراسة حالة على المركز المصري لحقوق المرأة**، رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، كلية الآداب، قسم على الاجتماع، جامعة القاهرة.

٣١- سناقرة، رائد يوسف أحمد. (٢٠١٦). **أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين.

٣٢- محمد، نيهال نصر الدين .(ديسمبر ٢٠١٤). **الجمعيات الأهلية ودورها في تمكين المرأة المصرية: دراسة حالة رابطة المرأة العربية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، مج ١، ع١، ص ص ٢٠٧- ٢٢٨.

٣٣- سناء، بولقواس. (مارس ٢٠١٤). **دور منظمات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية**، مجلة الفقه والقانون، المغرب، ع ١٧، ص ص ٢٥٦- ٢٦٧.

-٣٤ Awan, Shehzadi Zamurrad. (July-December 2012). **Role of Civil Society in Empowering Pakistani Women,** South Asian Studies, A Research Journal of South Asian Studies, Vol. 27, No. 2, pp.439-458.

٣٥ - Pepera, Sandra.(February 28, 2018).Why Women in Politics? Women Deliver, https://womendeliver.org/2018/why-women-in-politics

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 85
March 2023

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233